تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر -ولاية ورقلة- الفترة 2005-2014

Evaluating the programs of supporting the Entrepreneurship Projects of the regional agency for managing the microcredit (ANGAM) of OUARGLA for the period 2005-2014

خـــالد رجـــــم
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
Redjemkhaled@gmail.com

حمزة بن ناصف
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
Hamzabncf@yahoo.fr

العربي عطية
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
larbiattia@yahoo.com

Received:19 Apr 2017 **Accepted: 15 May 2017** **Published:30 June 2017**

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز مساهمة برامج دعم المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بولايـــة ورقلة، و قد سلطنا الضوء على جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كدراسة حالة، اذ حاولنا تحليـــل اهـــم الخـــدمات والبرامج التي تقدمها وكالة تسيير القرض المصغر، اضافة الى مدى نجاحها على مستوى الولاية في تحقيق الهدف المسطر مـــن حيث دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ايضا ابراز أهم العراقيل التي تحول دون فعالية هذا البرنامج، وعليه توصلنا الى ان الوكالة لم تتمكن من تحقيق الاهداف المسطرة وهذا راجع الى صعوبات استرجاع القروض، اضافة عدم امكانيتها من خلق مؤسسات منتجة التي من شأنها التخفيض من نسبة البطالة في الولاية اضافة الى المساهمة في اقتصاد الدولة.

الكلمات المفتاحية : مقاولاتية، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر.

تصنيف JEL: G21، G 29.

Abstract :

The aim of this paper is to highlight the contribution of SME projects in Ouargla. We have highlighted the National Agency for Microcredit Management ANGAM as a case study. We have tried to analyze the most important services and programs provided by the ANGM, and also to highlight the most important obstacles to the effectiveness of this program, and we have concluded that the Agency was unable to achieve the objectives of the rule and this is due to difficulties in recovering loans, Its intention to create productive institutions that will reduce the unemployment rate in the state in addition to contributing to the economy of the state.

Keywords: Entrepreneurial, Small and Medium Enterprises, National Agency for Microcredit Management (ANGAM).
Jel codes: G21, G 29.

المقدمة:

إن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، و لذلك أَولَت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة وعليه قامت الدولة الجزائرية باستحداث عدة اجهزة متخصصة في تمويل و مرافقة حاملي المشاريع في جميع المراحل بهدف محاربة الفقر و البطالة من جهة و من جهة أخرى خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات، ونذكر منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، والصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، فضلا عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي سنتناولها كحالة للدراسة في الجانب التطبيقي من هذا العمل.

وعليه نطرح الاشكالية التالية:

الى أي مدى تساهم الوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقليم ورقلة؟

اولا: أهداف الدراسة:

- توضيح الخدمات و المزايا التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الوقوف على العراقيل التي تحد من مساهمة وكالات الدعم الحكومية وبالخصوص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

ثانيا: منهجية البحث: بهدف الإجابة على التساؤل المطروح في إشكالية البحث، سنعتمد على "منهج دراسة حالة " و هذا بعرض المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي بورقلة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحليل المعطيات و النتائج و مناقشتها.

ثالثا: الجانب النظري:

1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- **سهولة التأسيس:** ترجع سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلى الانخفاض النسبي لقيمة رأس المال اللازم لإنشائها. كما تتميز بسهولة إجراءات التأسيس و انخفاض التكاليف المتعلقة بها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[1]

2- **الاستقلالية في الإدارة:** في غالب الأحيان يكون مالك المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هو المسير، ما يؤدي إلى تركز القرارات عنده، وهذا ما يسهل قيادة المؤسسة. لكن عادة ما نجد هذا النوع من المسيرين (مالك و مسير) متعود على القيام بمختلف الوظائف بمفرده، فمثلا قد نجده هو من يتفاوض مع الزبائن و الموردين و يقوم بالإجراءات الإدارية و المصرفية و قد يشرف بنفسه على تصليح العتاد ...الخ، كل هذه الأعمال قد تثنيه عن معالجة بعض الأمور المهمة في المؤسسة.

في هذه الحالة فان قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها و نجاحها يتوقفان على قدرة هذا الشخص في التحكم و إدارة أعمال المؤسسة.[2]

3- **بساطة التنظيم:** كلما كان حجم المؤسسة أصغر قلت معه المستويات التنظيمية و نقصت المسافة بينها، ففي الغالب يكون المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قريبا من العمال و هذا لتقاسمه معهم نفس مكان و ظروف العمل، و

هذا الاتصال المباشر بالعمال يسمح للمسير بتقدير نقاط قوة و ضعف كل عامل و يمكنه كذلك من توجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف المنظمة.[1]

4- **نظام معلومات يتميز بقلة التعقيد:** تتميز أنظمة المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة و قلة التعقيد، فعادة ما يعتمد المسئولون على قنوات اتصال غير رسمية يستعمل فيها الاتصال المباشر، عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على آليات معقدة و قنوات اتصال مهيكلة. و كذلك بالنسبة لنظام المعلومات الخارجي فهو بدوره يتميز بالبساطة فمثلا نجد أن صاحب المؤسسة أو المسير لديه اتصال مباشر مع جميع الزبائن و الموردين.

5- **قصر فترة الاسترداد:** و هي الفترة اللازمة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لها القدرة على استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقل من غيرها و هذا راجع لـ:[3]

1- صغر حجم رأس المال المستثمر.

2- سهولة التسويق.

3- زيادة دورات البيع.

4- قصر دورة النتاج.

2- **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حلقة مهمة في سلسلة تطوير اقتصاديات الدول و تكمن أهميتها في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية و مساهمتها في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و يمكن تلخيص الأهمية في النقاط الاتية:[4]

- تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص، و بالتالي فان دعمها يعتبر تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، و كذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني، لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة.
- يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد و اعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات.
- تعد آلية فعالة في إنتاج و توفير سلع و خدمات منخفضة السعر لفائدة المواطنين ذوي الدخول المنخفضة. كما إنه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعلقة بالحجم. و تملك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على تلبية حاجيات المستهلكين و هذا لتفاعلها المباشر معهم.
- لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد أشاد تقرير صدر عن منظمة الأونكاد بعد دراسة ميدانية لسبع دول أسيوية، بالدور الذي يلعبه هذا القطاع، اذ ساهم في رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 10 % حيث ساهمت في استقطاب المستثمرين و هذا بالدخول في مشروعات مع شركاء أجانب مما يتيح الاستفادة من التكنلوجيا الحديثة و توسيع القاعدة الإنتاجية.
- تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل و رفع معدلات الدخل الفردي و إحداث التوازن الجهوي.

[1] Jean-Pierre, DEBOURSE, L'Accompagnement managérial et industriel de la PME, Harmattan, Paris 2000, p25

3- **المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الدول النامية جملة من الصعوبات التي تعرقل نجاحها و تهدد في بعض الأحيان حتى بقاءها في السوق. و يمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ما يلي:

3-1- **الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:** يعتبر العقار الصناعي من العناصر المحددة لنجاح أي سياسة تنموية، و في نفس الوقت يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذه المشاكل متعلقة أساسا بـ:[5]

- ضعف التخطيط العمراني و تعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي، و صعوبة تسوية عقود الملكية.
- غياب الشفافية و صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعقارات الصناعية المتوفرة.
- ارتفاع أسعار العقار.
- مشاكل متعلقة بالبني التحتية المرافقة للعقار الصناعي كالطرقات، قنوات الصرف الصحي، التزويد بالطاقة..الخ.

3-2-الصعوبات المتعلقة بالتسويق: إن اختراق الأسواق من أكبر التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تواجه منافسة مزدوجة، من جهة تتنافس فيما بينها و من جهة أخرى تواجه منافسة شرسة من السلع المستوردة. كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من ضعف شبكات توزيعها و محدودية الإمكانيات التي تسمح لها بإجراء دراسات تسويقية و الترويج لمنتجاتها. و هذا ما يضعف قدرة منتجاتها على المنافسة و اختراق الأسواق.[6]

3-3- الصعوبات المتعلقة بالإدارة و التنظيم: و هي من أبرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذه المشاكل قد تحد من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بل و تهدد بقاءها في بعض الأحيان، إذ أنها كثيرا ما تكون مؤسسات فردية أو عائلية فنجد مثلا خلطا بين الذمة المالية للمؤسسة و الذمة المالية للمالك و نجد كذلك أن التوظيف لا يخضع لمعايير موضوعية بل يتأثر باعتبارات شخصية كالقرابة. و هذا راجع ب لافتقار أغلبها للهياكل التنظيمية و تركز القرارات في شخص المالك الذي قد يعاني من نقص الكفاءة و المهارة الإدارية.[7]

3-4- الصعوبات المتعلقة بالتمويل: يعد التمويل من المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة في البلدان النامية، ، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من العقبات التي تحول دون حصولها على التمويل المصرفي اللازم، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام المالي الموجود في الدول المتخلفة، وبالتالي فان ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة، ما يجعل صاحب المؤسسة في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو أن يلجأ إلي الطرق الموازية للتمويل بشروط قد لا يستطيع تحملها. كما يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضا تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب[8].

3-5- الصعوبات المتعلقة بالضرائب والتأمينات:أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تحصل المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة على الإعفاءات والميزات التي تمنح للمؤسسات الكبيرة

ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضرائبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي بأصحاب المشاريع الصغيرة إلى التهرب الضريبي و قد يؤدي بها حتى إلى اللجوء للنشاط الموازي. وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار ومن خلال عدم معاملتها بنفس الطريقة الضريبية التي توظيفها للتعامل مع المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الكبيرة والعمومية بل يجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص يأخذ بعين الاعتبار المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج، وكذا تشجيعها على المساهمة في رفع معدلات التشغيل وذلك بالتقليل من الأعباء العمالي[9]

4- **آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** نظرا للأهمية الكبيرة التي يمثلها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، و من جهة أخرى كثرة المعوقات و العجز الذي تعاني منه هذه المؤسسات، كان لابد للحكومات من توفير برامج و آليات تدعم هذا القطاع على جميع الأصعدة. و حتى تحقق هذه الآليات و البرامج أهدافها يجب أن تتمحور حول ثلاث محاور أساسية، و هي:

- وضع إطار قانوني و امتيازات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع آليات تسهل عملية التمويل.(تكييف النظام المصرفي، مؤسسات وصناديق الاقتراض الحكومية المتخصصة)
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

رابعا: الجانب التطبيقي

1- عرض لهياكل دعم انشاء المؤسسات في الجزائر:

1-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI)، وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والهادفة إلى:[2]

- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- كما تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مجموعة من التحفيزات تتمثل في:
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للاستثمارات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- التكفل بتكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من 03 الى 10 سنوات من انطلاق المشروع حسب المناطق و حجم المشروع.

1-2- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

مصغرة، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المشروع.[10] و توفر الوكالة صيغتين من التمويل و هما:

- تمويل ثلاثي: لإنشاء مؤسسة مصغرة (1 % مساهمة شخصية، 29 % قرض بدون فوائد، 70 % قرض بنكي)

- تمويل ثنائي: لإنشاء مؤسسة مصغرة (71 % مساهمة شخصية، 29 % قرض بدون فوائد).

1-3- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** أنشأ سنة 1994 وله علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب نتيجة لحل العديد من المؤسسات العمومية في تلك الفترة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، في إطار برنامج محاربة البطالة و الإقصاء الإجتماعي، وفي سنة 2004 أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات للذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، و في أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة و هذا باستحداث إجراءات جديدة تهدف الى تسريع إطلاق المشاريع الاستثمارية من خلال إنشاء لجان انتقاء في فروع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاعتماد وتمويل المشاريع.

1-4- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):**أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

2- وكالة تسيير القرض المصغر ANGEM (الدراسة الميدانية)

2-1- لمحة عن الوكالة: ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000 مشروع مصغر في مختلف القطاعات إلا انه لم يحقق النجاح الذي كان مرجوا منه، بسبب ضعف عملية مرافقة المشاريع في مراحل الإنشاء و النمو.

و خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 بالجزائر حول " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة من طرف الخبراء المشاركين في هذا الملتقى، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل بهدف تسيير جهاز القرض المصغر و محاربة الفقر و البطالة و كذا إدماج الفئات الهشة من المجتمع في الحيات الاقتصادية.

2-2- **الوكالات الولائية:** من أجل تنفيذ المهام المسندة للوكالة تم إنشاء 49 وكالة ولائية تغطي كافة ولايات الوطن وهذه الأخيرة مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر وتم مؤخرا استحداث خلايا مرافقة على مستوى بعض البلديات في ولايات الجنوب الكبير.[11]

2-3- الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض :

1- الخدمات المالية (التمويل): تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ثلاثة صيغ من التمويل وهي :[3]

- **الصيغة الأولى:** سلفة موجهة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 000 40 دج، موجهة لفئة محددة من الأشخاص كأصحاب الدخل الضعيف والمرأة الماكثة في البيت (لن نتناول في الدراسة الحالية هذا النوع من التمويل لأنه غير موجه لمؤسسات مصغرة قائمة كما أنه لا يهدف لخلق مؤسسات مصغرة جديدة) ــ

- **الصيغة الثانية**: قرض بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمته 000 100 دج بالنسبة لولايات الشمال و 000 250 دج بالنسبة لولايات الجنوب، تمنحه الوكالة للمؤسسات المصغرة القائمة من قبل و التي هي في حاجة إلى تمويل يمكنها من شراء مواد أولية أو عتاد صغير و لا يشارك البنك في هذه الصيغة من التمويل ــ و يتم تسديد هذا القرض على مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.

- **الصيغة الثالثة**: تمويل ثلاثي (صاحب المشروع – الوكالة – البنك) لإنشاء مشروع مصغر لا تتجاوز تكلفته 000 000 1 دج و يتم تسديده على 60 شهرا.

الشكل البياني رقم (1): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

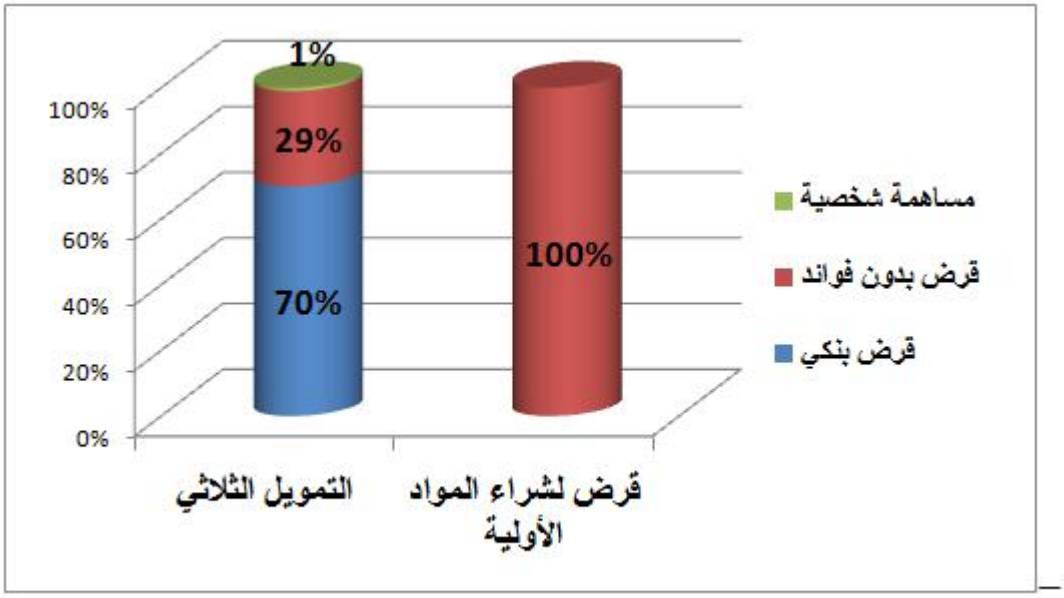

المصدر : منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

2- الخدمات الغير المالية:

أ- مرافقة ــ المستفيدين من جهاز الوكالة: وتتمثل أهم الخدمات التي تندرج في إطارها فيم يلي:[12]

- إعلام و تعريف الفئات المستهدفة بجهاز القرض المصغر و الفرص التي يتيحها،
- مرافقة حاملي المشاريع في إعداد دراسات الجدوى و تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمحيط و كذا توجيههم إلى القطاعات المبدعة و التي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،
- مرافقة أصحاب المشاريع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسة،

[3] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- مرافقة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق و خاصة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم و هذا بتنظيم معارض و صالونات تسمح لهم بالتعريف بمنتجاتهم و تنشيط ورشات عمل لتبادل الخبرات بين المؤسسات الناشئة و نظيرتها التي تملك خبرة في السوق،
- تكوين الأشخاص المستفيدين من برنامج الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم ـــ

ب- تكوين المستفيدين: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتكوين الأشخاص المستفيدين من برنامجها الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم.

- **برنامج التكوين في التربية المالية PEFG :** يوجه هذا البرنامج التكويني للمستفيدين من التمويل الموجه لشراء المواد الأولية ذوي المستوى التعليمي المتواضع و يهدف إلى تلقينهم المبادئ الأساسية التي تمكنهم من التسيير المالي الحسن لمؤسساتهم المصغرة. ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:
  - رفع الثقة بالنفس؛
  - الاستعمال الأمثل للموارد المالية؛
  - خفض التكاليف و الادخار المستمر؛
  - تسيير مديونية المؤسسة؛
  - رفع حجم المبيعات؛
  - استهداف رفع حجم المؤسسة من مؤسسة مصغرة الى مؤسسة أكبر.
- **برنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة GTPE:** يوجه هذا البرنامج للمستفيدين من التمويل الثلاثي و يهدف إلى تزويدهم بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة. و يرتكز هذا التكوين على منهجية تشاركية تسمح بتبادل التجارب و الخبرات بين المكونين. و المقاييس التي يتضمنها هذا البرنامج هي:
  - المؤسسة و العائلة؛
  - التسويق؛
  - تسيير المخزون؛
  - حساب التكاليف؛
  - المحاسبة؛
  - التخطيط المالي؛
  - المستخدمين و الإنتاجية.

3- الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز الوكالة: تمنح للمستفيدين من جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة امتيازات وأهمها:

- تتحمل الخزينة العمومية على عاتقها الفوائد المطبقة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المتعلقة بالقروض الممنوحة في إطار برنامج الوكالة
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلق باقتناء العتاد الذي يدخل بشكل مباشر في الاستثمار
- إعفاء تام من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من الضريبة العقارية على المباني المستخدمة في نشاط المؤسسة لمدة ثلاثة سنوات
- تعفى إجراءات انشاء المؤسسات من طرف المستفيدين من كل حقوق التسجيل
- الحقوق الجمركية المتعلقة باستيراد العتاد الداخل في الاستثمار تطبق بنسبة 5 %

- فيما يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، فانه وبعد انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بثلاث سنوات فان صاحب المشروع يستفيد من التخفيضات التالية: (السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70 %، السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50 %، السنة الثالثة: تخفيض بنسبة 25 %).

4- ضمان القروض البنكية : تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 2004/01/22 إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، و الذي تتمثل مهمته الأساسية في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يغطي الصندوق بناء على طلب من البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85 %، و يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك و المؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

2-4- احصائيات عن الوكالة محل الدراسة:سنتناول في هذا الجزء بعض الأرقام المتعلقة بانجازات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة في الفترة من 2005 إلى غاية 2014 .

1- الأرقام المتعلقة بوضعية الملفات المودعة لدى الوكالات الولائية:

الجدول رقم (1): وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل المخصص بشراء مواد أولية

الولاية	عدد الطلبات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
ورقلة	5816	4063	2554	3831
غرداية	2854	2853	1779	2669
تمنراست	4681	4286	2552	3828
اليزي	1995	1690	1154	1731
المجموع	**15346**	**12892**	**8039**	**12059**

المصدر: وثائق الوكالة

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الفجوة بين عدد الملفات المودعة و الملفات المؤهلة بلغت 2454 ملف بالنسبة للفرع الجهوي للوكالة أي ما يعادل نسبة 16 %، بينما تتسع هذه الفجوة أكثر إذا ما قارنا عدد الملفات المؤهلة بعدد الملفات التي تم تمويلها حيث بلغت 38 % أي 4853 ملف مؤهل ولم يتم تمويله.

الجدول رقم (2): وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل الثلاثي

الولاية	عدد الطلبات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
ورقلة	2517	1566	645	967
غرداية	1255	1140	503	755
تمنراست	1417	919	409	613
اليزي	492	452	171	257
المجموع	**5681**	**4077**	**1728**	**2592**

المصدر: وثائق الوكالة

يبين الجدول (2) أن هناك فجوة معتبرة بالنسبة للتمويل الثلاثي بين عدد الملفات المودعة و الملفات المؤهلة تقدر بـــ 28 % و تكون أكثر اتساعا بالنسبة للفرق بين عدد الملفات المؤهلة و عدد الملفات اذ تصل الى 2349 ملـــف، أي أن 58 % من الملفات المؤهلة لم يتم تمويلها.

كما اسلفنا القول ان هناك فجوة طفيفة بين عدد الملفات المودعة و المؤهلة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد الأولية كون أن تأهيل الملفات المودعة يتم على مستوى الوكالات الولائية و في بعض الأحيان علـــى مســـتوى خلايـــا المرافقة بالنسبة للدوائر البعيدة عن مقر الولاية، بينما تتسع هذه الفجوة نوعا ما بين عدد الملفات المؤهلة و الممولة لأن التمويل يتم على مستوى الفرع الجهوي للوكالة و التمويل يتطلب نقل الملفات الأصلية لأصحاب طلبات التمويل و نظرا لشساعة مساحة الولايات قيد الدراسة و بُعد المسافة بينها و بين مقر الفرع الجهوي فان عملية التمويل تأخذ مدة زمنيـــة معتبرة.

أما بالنسبة للتمويل الثلاثي فان هذه الفجوات تتسع أكثر لتصل إلى نسبة 58 % بين عدد الملفات المؤهلة و تلك التي تم تمويلها، فبالإضافة للأسباب الجغرافية المذكورة سابقا، فان الإجراءات المتعلقة بالتمويل الثلاثي أكثر تعقيدا مـــن البرنامج الأول كون أن البنوك تساهم في عملية التمويل فيتعين على طالب التمويل بعد الحصول على موافقـــة الوكالـــة القيام بإجراءات الحصول على الموافقة البنكية.

2-تطور حصيلة التمويل و مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005 – 2014)

الجدول رقم (3): تطور عدد الملفات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية	التمويل الثلاثي	مناصب الشغل المستحدثة
2005	00	0	00
2006	00	46	69
2007	00	93	140
2008	00	88	132
2009	00	114	171
2010	00	142	213
2011	00	122	183
2012	2110	176	3429
2013	1626	346	2958
2014	4303	601	7356
المجموع	8039	**1728**	**14651**

المصدر: والمصدر:وثائق الوكالة

يتضح من خلال الجدول (3) تذبذب في معدلات التطور سواء فيما يتعلق بالتمويل الموجه لشراء مواد أوليـــة أو التمويل الثلاثي ما يصاحبه منطقيا تذبذب في معدلات تطور مناصب الشغل المستحدثة، فمثلا بالنســـبة للبرنـــامج الأول نجد أن عدد المستفيدين في سنة 2013 انخفض بنسبة 23 % مقارنة بأول سنة من إطلاقـــه ليعـــود و يرتفـــع بنســـبة 165 % في سنة 2014.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأرقام المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فـــان هـــذه الأخيرة حققت أرقام معتبرة فيما يتعلق بمكافحة البطالة إذ أنها ساهمت في خلق 14651 منصب شغل جديد.

لكن برجوعنا إلى هذه الأرقام نلاحظ أن 12059 منصب شغل أي ما يعادل حـــوالي 82 % مـــن المناصـــب المصرح بها من طرف الوكالة استحدثت في إطار برنامج التمويل الموجه لشراء مواد أولية و الذي لا يمكـــن اعتبـــاره

آلية لخلق مناصب الشغل بل هو موجه لدعم المؤسسات المصغرة القائمة من قبل، أي أن مناصب الشغل المصرح بها كانت موجودة من قبل، و منه نستنتج أن عدد مناصب المستحدثة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أقل بكثير من الأرقام الرسمية.

3-حصيلة التمويل حسب فروع النشاط

القطاعات الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	المجموع
ورقلة	464	723	467	515	385	**2554**
غرداية	157	492	134	166	830	**1779**
تمنراست	1760	457	126	89	120	**2552**
اليزي	244	397	214	129	170	**1154**
المجوع	**2625**	**2069**	**941**	**899**	**1505**	**8039**
النسبة	**32,65%**	**25,74%**	**11,71%**	**11,18%**	**18,72 %**	**100,00%**

الجدول رقم (4): عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط

المصدر: وثائق الوكالة

يبين الجدول (4) أنه بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية فان قطاع الزراعة نال الحصة الأكبر من هذا البرنامج بنسبة 33 % يليه قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 26 % ثم الصناعات الحرفية بـ 19 % و في الأخير قطاعا الخدمات و البناء و الأشغال العمومية بـ 11 % لكل منهما.

4-حصيلة عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (5): عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط

قطاعات الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	تجارة	المجموع
ورقلة	00	29	84	522	80	20	**645**
غرداية	60	19	28	446	20	20	**503**
تمنراست	20	22	12	357	30	13	**409**
اليزي	10	60	17	145	00	20	**171**
المجوع	**90**	**76**	**141**	**1470**	**13**	**19**	**1728**
النسبة	**0,52%**	**4,40%**	**8,16%**	**85,07%**	**0,75%**	**1,10%**	**100,00%**

المصدر: وثائق الوكالة

يتضح من خلال الجدول (5) أن قطاع الخدمات يمثل أكثر القطاعات استفادة من برنامج الوكالة الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة إذ حضي بنسبة 85 % من مجموع المؤسسات المنشأة في إطار هذا البرنامج، بينما قطاع الزراعة هو الأقل استفادة بمجموع 9 مؤسسات مصغرة ما يعدل نسبة 0،5 %.

لاحظنا من قبل أن معدلات التطور بالنسبة للتمويل شهدت تذبذبا كبيرا بين صعود و نزول و هذا راجع لكون الوكالة لا تزال فتية و لأنها لم تستقر على هيكل تنظيمي و عملي نهائي بعد، ففي سنة 2011 تمت إعادة هيكلة الوكالة وتم اللجوء من طرف المصالح المركزية للوكالة إلى لامركزية التمويل نظرا لارتفاع عدد الطلبات و للتقليل الآجال حيث أن التمويل كان يتم على مستوى المديرية العامة ليتم تحوله إلى الفروع الجهوية. و هذا ما تطلب إعادة هيكلة

الفروع الجهوية و استحداث مصالح خاصة بالتمويل، ما صاحبه توقف مؤقت في عملية التمويل و هو الأمر الـذي أدى إلى تراكم في عدد الطلبات الغير ممولة ليتم تصفية الملفات المودعة في سنة 2011 و 2012 و هذا ما أظهر ارتفاعـا كبير في عدد القروض الممنوحة في سنة 2012، ليعود و ينخفض في سنة 2013.

كما لاحظنا ارتفاعا كبيرا لعدد القروض الممنوحة في سنة 2014، حيث وصل معـدل التطـور إلـى حـوالي 165 % بالنسبة لتمويل شراء المواد الأولية، و هذا راجع للارتفاع الكبير لعدد الطلبات المودعة نتيجـة لرفـع قيمـة القرض من 000 100 دج إلى 000 250 دج.

بالرجوع إلى تقسيم المستفيدين من جهاز الوكالة حسب قطاعات النشاط نرى أن توزيعهم بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية أكثر توازنا مقارنة بالتمويل الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة، إذ أن قطاع الخدمات حضـي بنسـبة 85 %، و باطلاعنا على قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة وجدنا أن غالبيتهم ينتمون إلى قطاع النقل، بينمـا القطاعـات المنتجة (الزراعة، الصناعة الصغيرة و الصناعات الحرفية لم تحضي مجتمعة سوى بنسـبة 5,67 % مـا يسـتدعي إعادة النظر في النشاطات التي يجب التركيز على دعمها، لأن هذه الأرقام لا تعكس الهدف الرئيسي مـن انشـاء هـذه الوكالات و المتمثل في انشاء مؤسسات منتجة في قطاعات تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصـاد الـوطني و بالتـالي تحريره من التبعية للمحروقات.

5- الأرقام المتعلقة بتكوين المستفيدين برامج الوكالة:

الجدول رقم (6): عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية حسب السنوات

السنة / الوكالة	2012	2013	2014	المجموع
ورقلة	214	213	142	569
غرداية	139	74	363	576
تمنراست	244	278	108	630
اليزي	68	0	67	135
المجموع	665	565	680	1910

المصدر: وثائق الوكالة

يبن الجدول(6) أن مجموع عدد أصحاب المؤسسات المصغرة المستفيدين من التكوين في التربية المالية علـى مستوى الفرع الجهوي بلغ 1910 مستفيد، في حين أن وكالة تمنراست تحتل المرتبة الأولى بـ 630 مستفيد، يليها كل من وكالات غرداية و ورقلة، بينما وكالة اليزي لم تُكَوِن سوى 135 صاحب مؤسسة مصغرة.

الجدول رقم (7):عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة

السنة / الوكالة	2012	2013	2014	المجموع
ورقلة	264	236	62	562
غرداية	185	274	135	594
تمنراست	320	237	26	583
اليزي	133	41	98	272
المجموع	902	788	321	2011

المصدر: وثائق الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول (7) أن مجموع الكلي لأصحاب المشاريع المصغرة المكونين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة بلغ 2011 مستفيد في نهاية سنة 2014، كما نلاحظ عدد المكونين كان ينخفض من سنة لأخرى، فإذا قارنا عدد المُكَوَنين في سنة 2014 بعددهم في أول سنة من انطلاق البرنامج نلاحظ أن هذا العدد انخفض بنسبة 64 %.

بالنظر إلى البرامج التكوينية التي تنظمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجد أنها متنوعة و تتضمن محاور بالغة الأهمية و تشمل أهم المعارف التي يحتاجها المستفيدون في إدارة مشاريعهم المصغرة من الناحية النظرية. لكن المدة الزمنية المخصصة لهذه الدورات التكوينية و المتمثلة في 4 أيام لا تكفي لتقديم و لو الجزء البسيط من هذه المعارف، خاصة بالنسبة برنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة الذي يتضمن عددا كبيرا من المحاور (المؤسسة و العائلة، التسويق، تسيير المخزون، حساب التكاليف، المحاسبة، التخطيط المالي، المستخدمين و الإنتاجية).

و إذا الأرقام المتعلقة ببرامج التكوين نجد أن عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم في برنامج التربية المالية لم يتجاوز 24 % من مجموع المستفيدين التمويل الموجه لشراء مواد أولية وهذا راجع لعدم إجبارية إجراء هذا التكوين ، بينما عددهم بالنسبة لبرنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة يتجاوز عدد المستفيدين من التمويل الثلاثي لأن الحصول على هذا النمط من التمويل مرتبط بإجراء التكوين، وهذا ما يبين عدم اهتمام حاملي المشاريع بإجراء مثل هذه الدورات التكوينية ما لم تكن إجبارية.

6-وضعية تحصيل القروض الممنوحة:

الجدول رقم (8):وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية موقفة في 2014/12/31

الولاية	الأقساط المستحقة		الأقساط المسددة		نسبة التسديد
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
ورقلة	7917	66137167,4	1109	9386829,64	14%
غرداية	7369	63518001,5	1540	12100241,9	19%
تمنراست	6923	62763439,5	1625	14177107,8	23%
اليزي	5693	50965043,1	1705	14444283,6	28%
المجموع	27902	00651, 383 243	5979	0462,9 108 50	21%

المصدر: وثائق الوكالة

يبين الجدول (8) أن المجموع الكلي لأقساط التسديد المستحقة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية بلغت قيمته في نهاية 2014 حوالي 243 مليون دينار جزائري بينما لم يسترجع منها سوى 50 مليون دينار جزائري بنسبة تسديد ضعيفة تقدر بـ 21 % فقط.

الجدول رقم (09): وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة للتمويل الثلاثي موقفة في 2014/12/31

الولاية	الأقساط المستحقة		الأقساط المسددة		نسبة التسديد
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
ورقلة	521	4 176 816,65	148	1 070 791,16	26%
غرداية	845	6 938 367,41	83	614 503,39	9%0
تمنراست	311	2 746 727,68	32	239 800,88	9%0
اليزي	142	1 197 184,99	72	496 782,57	41%
المجوع	1819	0096,7 059 15	335	00878, 421 2	16%

المصدر: وثائق الوكالة

يتضح من خلال الجدول (09) ضعف نسبة تسديد بالنسبة للقروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة، إذ تقدر بـــ 16 %، حيث أنه من مجموع 15 مليون دينار جزائري ممنوحة في إطار هذا البرنامج لم يسدد منها سوى 5 ملايين دينار جزائري. كما نلاحظ أن هذه النسبة ترتفع نوعا ما بولاية اليزي لتصل إلى 41 % و 26 % بولاية ورقلة، بينما لم تتعدى نسبة 9 % في كل من غرداية و تمنراست.

رأينا فيما سبق الضعف المسجل في مجال استرجاع القروض الممنوحة، فنسبة التسديد لم تتجاوز 21 % بالنسبة للبرنامج الموجه لشراء مواد أولية و 16 % بالنسبة للتمويل الثلاثي و هذا راجع إما لعدم قدرة المستفيدين على تسديد القروض لفشل مشاريعهم أو لأن تلك القروض لم توجه للاستثمار بل وجهة لأغراض أخرى.

و كما ذكرنا في الجانب النظري من هذا العمل فان تدخل الدولة في أي مؤسسة اقتراضية يؤدي إلى خلق فكرة عند المستفيد بأن الدولة هي التي تعمل على دعم و مساعدة الأفراد من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض و استخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقا،و كثيرا ما يتعامل المقترض مع القرض على أنه معونة من الدولة ليس ملزما بتسديدها.

وعليه يجب إعادة النظر في آليات منح القروض، كما يجب على الوكالة أن تقوم المرافقة الحقيقية و المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم و لكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة، مع الإشارة إلى أن الوكالة و منذ إنشائها لم تتابع قضائيا أي مستفيد من جهازها لعدم تسديد القرض.

الخلاصة :

إن عملية التقييم التي قمنا بها من خلال دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتضح أنه بالرغم من الانجازات التي تظهر في الأرقام الرسمية المصرح بها من طرف الوكالة، إلا أن الخدمات و الدعم المقدم من طرف الوكالة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، إذ أن تحليل المعطيات المتعلقة بنشاطها يثبت وجود فرق كبير بين الأهداف المسطرة وما تم انجازه.

من هنا يتعين على القائمين على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إعادة النظر في آليات منح الدعم و استهداف القطاعات المنتجة حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها فيما يتعلق بمكافحة البطالة و إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و يمكن تلخيص اهم النتائج فيما يلي:

1- الدولة الجزائرية و بهدف النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استحدثت العديد من الوكالات و الأجهزة الداعمة لهذا القطاع كالصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي تعنى بتقديم التمويل و المرافقة لهذه المؤسسات كما أنها قامت بمنح امتيازات جبائية و جمركية للمستفيدين من هذه الأجهزة و تدعيم القروض البنكية المتعلقة بها.

2- من خلال دراسة الحالة المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رأينا أن هذه الأخيرة تواجه العديد من الصعوبات كطول الآجال المتعلقة بمنح القروض نظرا لمركزية منحها بالفروع الجهوية و شساعة المسافة بينها و بين الوكالات الولائية، كما أن أكبر تحد تواجهه الوكالة هو استرجاع القروض الممنوحة، إذ لاحظنا تدني نسب تسديد القروض.

3- بالنظر إلى الأرقام الرسمية المتعلقة بعدد المؤسسات المصغرة التي استفادت من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تلك التي أنشأت إطار برنامجها و كذا عدد مناصب الشغل المستحدثة نرى أن الوكالة ساهمة في تنمية هذا القطاع من الناحية الكمية، ولكن الأرقام المتعلقة بالتحصيل تجعلنا نطرح تساؤلا حول الهدف الحقيقي من الدعم، كما أن الإحصائيات المرتبطة بتوزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط ترينا أن القطاعات المنتجة

كالزراعة و الصناعة تحظى بنسب جد متدنية و هذا يتنافى مع الهدف الرئيسي لهذه الوكالات و المتمثل في خلق مؤسسات منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.

- **توصيات الدراسة:**

1- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض و الحد من مركزية منحها و هذا لتقليص آجال الانتظار بالنسبة لطالبي الدعم.

2- تفعيل التعاون في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم مع الجامعات و مراكز التكوين و كذلك تخصيص مدة زمنية أطول لهذه البرامج حتى تستطيع تحقيق أهدافها.

3- يجب إعادة النظر في آليات منح القروض، كما يجب على الوكالة أن تقوم بالمرافقة الحقيقية و المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم و لكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة.

4- إعطاء الأولوية في تقديم الدعم للقطاعات المنتجة و هذا بمنحها امتيازات أكبر من القطاعات الغير منتجة.

الهوامش والمراجع :

[1] ليث عبد الله القهري و بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الجامد للنشر، عمان، 2012،ص19

[2] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص 37

[3] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الاسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، أبوظبي، 2009، ص 14

[5] BERAH Kafia et BOUKRIF Moussa, La problématique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes, Présenté au Conférence internationale sur l'économie et gestion des réseaux, Agadir-Maroc, 2013, p 7

[6] BERAH Kafia et BOUKRIF Moussa, op.cit p8

[7] عبد المنعم محمد الطيب- تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003 بجامعة سطيف، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 177.

[8] مشري محمد الناصر، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، 2011، ص 7 ، ص34.

[9] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص35

[10] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz

[11] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .

[12] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.